التنافس الألماني الفرنسي حول استعمار المغرب

الدكتور عدنان الغرافي
باحث في التاريخ المعاصر
جامعة عبد المالك السعدي، تطوان
المغرب

تعتبر الوحدة السياسية الألمانية من الأحداث البارزة التي عرفتها أوربا في النصف الثاني من القرن 19، التي كان لها تأثير واضح على مختلف الأوضاع داخل القارة العجوز، حيث فرضت ألمانيا نفسها كأحد القوى الكبرى التي لا يمكن تجاهل مصالحها، كما ساهمت هذه الوحدة في انتشار النزعة القومية وتذكيتها داخل معظم دول القارة ، والتي أدت بدورها إلى اشتداد التنافس بينها حول المستعمرات في مختلف مناطق العالم ، من أجل تحقيق الريادة والزعامة وإبراز التفوق على هذا الصعيد، وقد شعرت فرنسا بتهديد الوحدة الألمانية لمصالحها ونفوذها وامتيازاتها، التي [2] من الممكن أن تتضاءل وتتقلص بفعل طموحات الألمان القوية، ما جعل من المواجهة العسكرية أمرا محتوما وضروريا بين الطرفين.

وأبرز شخصية ساهمت في الوحدة الألمانية بسمارك الذي ينحدر من مقاطعة ساكسونيا غرب برلين، ومن أسرة ثرية، كان والده ضابطا سابقا في الجيش البروسي، تابع دراسته الجامعية في الحقوق والزراعة، وكان مهتما بالفنون والأدب، رغم ذلك عمل في السلك الدبلوماسي، حيث شغل منصب سفير لبروسيا في كل من روسيا وفرنسا في أحد مراحل حياته، ولكنه ظل مهتما ومطلعا بمختلف الأحداث التي تجري في وطنه بروسيا، كان أيضا سياسيا بارعا يحسن استغلال أنصاف الفرص، وقارئا جيدا لمختلف الأوضاع والمواقف.

وكانت ألمانيا تتكون من إمارات وكيانات سياسية متفرقة ذات طابع إقطاعي، تجمع بينها قواسم مشتركة متعددة ومتنوعة، فبالإضافة إلى اللغة والعادات المشتركة، كانت تتم بين هذه الولايات تبادلات تجارية مهمة سواء فيما يتعلق بالمواد الخام، أو المنتوجات الصناعية، كما كانت ترتبط مع بعضها بشبكة معتبرة من المواصلات على مستوى الطرق والسكك الحديدية، الجغرافيا والمناخ ساهما بدورهما في التأثير على شخصية الألمان وأمدتهم بخصائص وسمات خاصة، كالشعور بالقوة نتيجة تراكم الذكريات والأمجاد التاريخية، وحب المعرفة والاستطلاع ورفع التحدي، والوعي بوحدة المصير، والطموح الجارف نحو تحقيق الريادة والقيادة إقليميا وعالميا، بسبب المقومات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي يمتلكونها.

وكان للثورة الفرنسية سنة 1789 دور مهم في إذكاء المشاعر القومية الألمانية وتنميتها، بعد أن اجتاحت الجيوش الفرنسية بقيادة نابليون الثالث (1808 / 1873) الأراضي الألمانية، لكنها تعرضت لهزيمة نكراء وقاسية، نتج عنها

ازدياد آمال الألمان في إقامة دولتهم القومية القوية، والتطلع إلى تحقيق طموحاتهم المشروعة والمتنوعة، حتى تصبح ألمانيا من أهم الدول المحورية والمؤثرة والفاعلة في محيطها.

وقد قرر بسمارك استثمار الدبلوماسية البروسية الهائلة، والقوة العسكرية الكبيرة والمتزايدة التي تتوفرعليها، لتحقيق الوحدة الألمانية المنشودة، فما هي مراحل هذه الوحدة؟ وما هي نتائجها وانعكاساتها داخل القارة الأوربية وخارجها؟

*** تحقيق الوحدة الألمانية.**

استعان الملك فلهلم الأول (179 / 1888) ببسمارك سنة 1862 ليكون رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية، نظرا لحنكته وتمرسه السياسي والعسكري، وفي أول خطوة قام بإصلاح الجيش وتقويته، لاعتقاده العميق أنه سيلاقي معارضة شديدة من طرف قوى أوربية لا تريد قيام دولة ألمانية موحدة، سيكون لها شأنا كبيرا ووازنا سياسيا واقتصاديا وعسكريا، ومن الممكن أن تسحب البساط من قوى أخرى على المستوى الأوربي والدولي، فدخل بسمارك في مواجهات عسكرية متعددة لانقاد مشروعه الوحدوي وتثبيته، ومن هذه النزاعات المسلحة:

– الحرب الألمانية الدنماركية: وذلك سنة 1864 بسبب النزاع حول الإقليمين هولشتاين وشلزفيغ، انتهت بسيادة ألمانيا عليهما، واقتسامهما مع النمسا، حيث أخذت النمسا هولشتاين، وبروسيا شلزفيغ، وأضيفت إليها منطقة لانبورغ.

– الحرب البروسية النمساوية: عمل بسمارك على إبعاد روسيا في صراعه مع النمسا وفرنسا، وتمكن من هزم النمسا سنة 1866، وتوقيع عقد صلح ببلغراد الذي نص على تكوين اتحاد شمال ألمانيا، وتشكيل دويلات ألمانيا الجنوبية، وكانت النمسا تزاحم بروسيا على زعامة الإمارات الألمانية بالشمال.

– الحرب البروسية الفرنسية : بات من الضروري أن تحدث مواجهة عسكرية بين بروسيا وفرنسا خاصة بعد انتصار بروسيا على كل من الدنمارك والنمسا ، حيث أصبحت فرنسا متوجسة من تعاظم قوة بروسيا، التي ستقف حتما في وجه الطموحات الفرنسية داخل أوربا وخارجها، فاندلعت الحرب بين الطرفين سنة 1870 بعد إعلان فرنسا الحرب على ألمانيا، انتهت بهزيمة ساحقة للجيوش الفرنسية – بقيادة نابليون الثالث الذي استهان بقدرات الألمان العسكرية والاستخباراتية –واستعادة ألمانيا لمقاطعتي الألزاس واللورين، وأسر أزيد من 104 ألف أسير فرنسي، لتتمكن بعد ذلك ألمانيا من تحقيق مشروعها الوحدوي ، وتأسيس الرايخ الألماني الجديد سنة 1871 ، الذي تكون من 25 ولاية اتحادية.

وكان لهذه التطورات المتلاحقة والمتسارعة التي عرفتها ألمانيا، نتائج مؤثرة ساهمت في حدوث ونشوء أزمات بين القوى الأوربية التقليدية، من أجل تحقيق الامتيازات الوطنية، وفرض الهيمنة والسيطرة على المستوى الدولي، وفي هذا الصدد برزت صراعات قوية بين ألمانيا وفرنسا، امتدت إلى خارج القارة الأوربية للسيطرة على مناطق النفوذ، ولضمان

الحصول على أسواق تُصرف فيها المنتوجات والسلع المتنوعة ، ولتحقيق موارد مهمة لخزينة الدولة، وكان المغرب من البلدان المتنافس عليها نظرا لموقعه الإستراتيجي، فماهي ظروف وحيثيات وتجليات هذا التنافس، بين مختلف القوى الأوربية للظفر بالمغرب، خاصة بين ألمانيا وفرنسا ؟

*** الجذور الأولى للعلاقات المغربية الألمانية.**

تعود الجذور الأولى للعلاقة بين ألمانيا والمغرب إلى بداية القرن 17، زمن الإمبراطور الجرماني رودلف الثاني (1552 / 1612)، الذي لجأ إلى وساطة الإنجليزي شيرلي، لعقد معاهدة سلمية بين هامبورغ والمجاهدين السلويين الذين كانوا يعترضون المراكب الألمانية، لكن المعاهدة فشلت وتوقفت المبادلات التجارية بين هامبورغ والمراسي المغربية إلى غاية القرن 18.

وفي عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1757 / 1790) انفتح المغرب على أوربا وعقد مع بلدانها عدة معاهدات تجارية، لكن بالنسبة لتجار هامبورغ فقد فشل مبعوث السلطان الفرنسي كايي في إقناعهم بدفع إتاوات إلى المغرب بعد مفاوضات دامت لسنتين بين (1780/ 1782) مقابل المتاجرة مع المغرب، وبعد ذلك عينت بروسيا كايي قنصلا لها بالمغرب سنة 1784، لكن سرعان ما توقفت العلاقة بين البلدين بسبب رفض فردريك الثاني (1712 / 1786) أداء الإتاوات.

وفي عهد السلطان مولاي سليمان (1792 / 1822) والذي نهج سياسة الاحتراز والانغلاق على أوربا، توترت العلاقات المغربية الأوربية وخلت المبادلات التجارية بين الطرفين، وتراجع التمثيل الدبلوماسي والقنصلي بينها، وكانت بروسيا من المتأثرين بهذه السياسة، وأمام هذه الوضعية حاولت ألمانيا فتح قنوات الاتصال مع المغرب، حيث تمكن القنصل البرتغالي كولاصو من إقناع هامبورغ بعقد اتفاقية مع المولى سليمان سنة 1806، وتم تعيينه ممثلا خاصا لمصالح هامبورغ بطنجة إلى غاية 1810، مع موافقة برلين وهامبورغ ولوبيك على دفع الإتاوات إلى المخزن، مقابل السماح لها بممارسة النشاط التجاري والبحري بالمغرب، ولم يكن لهذه المبادرة تأثير كبير على العلاقات بين البلدين، التي ظلت إلى غاية سنة 1869 تتسم بغياب التمثيل الدبلوماسي.

وكان أن تعرضت سفينة ألمانية للنهب والسلب في منطقة الريف سنة 1852 بعد إحياء القرصنة البحرية بالمنطقة، وقتل خلالها ثلاث من بحارتها، فطالبت الحكومة البروسية من المغرب الحصول على تعويضات عن هذه الحادثة، لكن المخزن رفض ولم يستجب، فقاد الأميرال البروسي أدالبرت بن عم الملك فريدريك حملة عسكرية تأديبية ضد المغرب سنة 1856، لكن انتهت هي الأخرى بمقتل قائد الحملة وسبعة من الجنود، ما دفع بروسيا إلى تحين الفرصة للانتقام من المغرب، وتجلى ذلك في دعمها الواضح لإسبانيا في حربها على المغرب أثناء حرب تطوان شمال المغرب سنة 1860، وذلك بمشاركة بعض من ضباطها وجنودها في المعركة.

*** تنامي أطماع ألمانيا اتجاه المغرب.**

وكانت ألمانيا تعي جيدا أهمية موقع المغرب الإستراتيجي، فتنامت أطماعها الاستعمارية اتجاهه للاستفادة من خيراته وثرواته ، ومزاحمة فرنسا عدوتها اللذوذة داخل أوربا وخارجها، فقرر بسمارك فتح أول قنصلية ألمانية في المغرب بطنجة سنة 1873، لوضع قدمه في المغرب وربط علاقة مع المخزن من جهة، ولاستعمالها كورقة ضغط على فرنسا من جهة ثانية، التي من الممكن أن تشن حربا انتقامية ضده لاسترجاع الألزاس واللورين، التي كانت تقع في تلك الفترة تحت سيطرة ألمانيا، حيث شجعت ألمانيا المغرب على التزود بالأسلحة الألمانية، حتى يكون قادرا على إزعاج وتهديد فرنسا المجاورة له بعد احتلالها للجزائر سنة 1830، وليتمكن من إيقاف أو تأخير توسعها وتمددها صوبه.

كما أن اهتمام ألمانيا المتزايد بالمغرب خلال القرن 19 كان وراء تشجيعها وإرسالها لرحلات استكشافية وتجسسية نحوه ، وتمويلها من طرف الحكومة، التي استفادت كثيرا من التقارير المستفيضة التي أنجزها الرحالة، والتي كشفت الغطاء عن المغرب وعلى جميع الأصعدة، ومكنت الدولة الألمانية من بناء استراتيجية مستقبلية للتعامل مع مختلف الظروف والمستجدات الخاصة بالملف المغربي، وقد تزايد عدد الرحلات الألمانية بعد تأسيس الجمعية الجغرافية ببرلين سنة 1828، والمعهد الجغرافي الذي تكفل باختيار الرحالة المناسبين للقيام بهذه المهمة ، خاصة نحو شمال إفريقيا ومناطق الصحراء الكبرى ، وكانت معظم الدول الاستعمارية تسير على هذا النهج وتتنافس حول ذلك، فتأسس المعهد الدولي الاستعماري على يد مجموعة من الدول الأوربية في بروكسيل شهر فبراير من سنة 1894، لإضفاء الشرعية القانونية على الأنشطة والمهام التي تقوم بها الدول المستعمرة في هذا الصدد، ومن بين الرحالة الألمان الذين توجهوا إلى المغرب: جيرالدرولفز، أوسكار لنتز، وتيوبالدفيشر .

الطب أيضا كان من الأسلحة الإمبريالية الفعالة التي كان يلجأ إليها المستعمر، للتغلغل داخل المجتمعات ونقل صورة واضحة عن الواقع السياسي والاجتماعي والعسكري للبلد، وقد تمكن الأطباء الأجانب من ربط ونسج علاقات متينة مع المخزن وأعيان القبائل وأعدوا بدورهم تقارير مهمة حول المغرب، وهذا يمثل تسربا سلميا ذكيا كان يهدف إلى دعم المشروع الاستعماري وتزويده بالمعلومات الاستخباراتية الضرورية، ومن بين الأطباء الألمان المشهورين الذين زاروا المغرب: الطبيب أدولف دوبيير، الطبيب جورج كراك، والدكتور روزن .

وفي إطار الصراع الأوربي المعلن حول المغرب بين مختلف القوى الاستعمارية ، حاول كل طرف التقرب من المغرب وإنشاء علاقات تجارية ودبلوماسية معه حفاظا على مصالحه ، وتحقيقا لطموحاته التوسعية ، فقد قامت ألمانيا في هذا الإطار بإرسال مندوبها بطنجة ڤيبير إلى بلاط فاس سنة 1877 لتعزيز العلاقات الألمانية المغربية ، وحسب السياسي والاقتصادي الإسباني خواكين كوستا الذي كتب مقالا في المجلة الجغرافية التجارية، أشار فيه إلى أن بسمارك كان يحلم بإنشاء قاعدة بحرية في البحر الأبيض المتوسط، ومن دونها سيكون الفشل هو مصير المخططات الاستعمارية الألمانية،

وأكد كوستا في نفس المقال أن ألمانيا حاولت القيام بإنزال لقواتها العسكرية في بعض السواحل المغربية ، قصد احتلالها ومن تم إنشاء قاعدة عسكرية بحرية تتحول فيما بعد إلى ميناء عسكري

*** تعزيز العلاقة الدبلوماسية بين المغرب وألمانيا، وما صاحبها من أحداث.**

هذا الاحتكاك الألماني المغربي أدى إلى توقيع معاهدة بين الطرفين في فاتح يونيو من سنة 1890، تتألف من سبعة فصول ، ويدور موضوعها حول: كيفية تسيير المبادلات التجارية والقوانين المؤطرة لها، مع ضرورة الالتزام ببنودها ومحتوياتها ، وكونها ستبقى سارية المفعول ما لم تعوض باتفاقية أخرى ، وقد وقعها من الجانب الألماني طاطنباخ الذي عين ممثلا للدولة الجرمانية في طنجة شهر مارس من سنة 1889، ومن الجانب المغربي الوزير محمد المفضل بن محمد غريط ومجموعة من الأمناء ، وتجدر الإشارة إلى أن التصديق على هذه المعاهدة لم يتم إلا في حدود بداية سنة 1891، بسبب الأوضاع الصعبة التي كان يعرفها المغرب، والمتمثلة أساسا في التهديدات الخارجية لوحدته الترابية، خاصة من طرف فرنسا التي كانت قد بدأت تتحرش بواحات توات الشرقية المغربية قادمة من الجزائر.

هذه المعاهدة شجعت الألمان على الاستقرار بالمغرب ومزاولة أنشطتهم التجارية المتنوعة في مختلف مناطق البلاد، ما طرح موضوع الحماية لهم ولممتلكاتهم، وحقهم في مزاولة وممارسة معتقداتهم بكل حرية، كما أدى إلى احتكاكهم بالمجتمع المغربي، وبالتالي إمكانية تعرضهم لحوادث تدفعهم إلى المطالبة بحقوقهم وصيانتها أمام المؤسسات المغربية، التي كانت ضعيفة مع نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، حيث عمل الأجانب على استغلال هذه الحالة واقتناص الفرص، للضغط على المخزن وإرهاقه بالمطالب التي تنال من سيادته، وتزيد من ضعفه وتقهقره أمام الآلة الإمبريالية والاستعمارية، خصوصا بعد عجز السلطات المخزنية عن ضبط الأمن ومعاقبة المتمردين لعدة عوامل منها: الأزمات الصعبة التي عرفها المغرب في تلك الفترة كالكوارث الطبيعية والمجاعات، بالإضافة إلى انتشار الفقر الذي كان سببا في خلق الفوارق الطبقية وانتشار اللصوصية، كما كان للتسرب الأوربي دورا في تثبيت ضعف الدولة المغربية وتقهقرها، وتجدر الإشارة إلى أن القبائل بدورها ساهمت في هذا التدهور بسبب رغبتها في تصفية الحسابات مع الأجانب، وإثارة المشاكل للمخزن بطريقة غير مباشرة.

وكان مقتل الألماني فرانزنومان في مدينة الدار البيضاء يوم 6 نونبر من سنة 1894 من طرف أحد المغاربة، نموذجا للحوادث التي شكلت عبئا على المخزن، وتجلى ذلك في شكل المطالب الألمانية نحو هذا الحادث، حيث تدخل سفير ألمانيا طاطنباخ، واعتبره قضية بين دولتين المغرب وألمانيا، في حين أنها مجرد جنحة مدنية، وتجاوز في ذلك الأعراف الدبلوماسية المعتادة، حيث راسل مباشرة السلطان عبد العزيز، من دون وساطة محمد بن العربي الطريس، النائب السلطاني الذي كان يباشر مهامه من دار النيابة بطنجة، والتي أنشأت لتكون وسيطا بين المخزن والسلك الدبلوماسي، وتلقي الطلبات من المندوبيات والقنصليات، وعن طريقها تمر كل المراسلات إلى السلطان، بل والأكثر من ذلك فقد توجه طاطنباخ إلى فاس لتسوية قضية مقتل الألماني مباشرة مع السلطان المغربي بأوامر مباشرة من دولته، حيث تفاوض

ندا للند مع السلطان وأجبره على تلبية طلباته، والمتمثلة في القبض على القتلة ومعاقبتهم، والحصول على تعويض مالي كبير ومن دون محاكمة وصل إلى مائة ألف فرنك.

وقد تكاثرت الحوادث مع أجانب من جنسيات مختلفة في تلك الفترة، ما وضع المخزن في حرج كبير نتيجة عدم تمكنه من إرضاء رغباتهم، حيث كانت تزيد مطالبهم كلما تمت تلبية جزء منها، ما يدل على حجم الضغوطات الممارسة على المغرب، أدت في النهاية إلى سحب البساط من سيادته، وأفقدته السيطرة على الأوضاع داخل البلاد، وأفرغت خزينته المالية، وأخذت الكثير من هيبته، كما أن هذه المنافسة الشرسة بين مختلف الدول لاستعمار المغرب وما صاحبها من صراع للحصول على امتيازات متنوعة، كان وراء التفكير بجدية في إيجاد حل يتوافق حوله الجميع ويجنب الصراع المسلح بين مختلف الأطراف.

*** نتائج التنافس الشرس بين مختلف القوى الأوربية لاستعمار المغرب.**

كانت ألمانيا تعتبر المغرب ورقة ضغط كبيرة، الغرض منها تحقيق التوازنات السياسية الأوربية وعدم استفراد قوة معينة ببلد مهم كالمغرب، فحصلت مجموعة من الاتفاقيات الهدف منها توضيح خارطة الطريق التي ستحدد مصير المغرب.

فجاء الاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا في 8 أبريل من سنة 1904، حدد مناطق نفوذ كل منهما فكانت مصر من نصيب بريطانيا، والمغرب من نصيب فرنسا مع أخذها بعين الاعتبار لمصالح إسبانيا في المغرب، هذا الاتفاق أزعج ألمانيا التي كانت تستفيد من العداء الفرنسي البريطاني، وتحاول استغلاله لإيجاد موطأ قدم لها في مناطق مختلفة، فعارضت بشدة هذا الاتفاق لعدة عوامل منها: تنامي المصالح الاقتصادية الألمانية في المغرب، وحرص الألمان على تطويرها وتوسيعها، بالإضافة إلى رغبة ألمانيا في أخذ نصيبها من المستعمرات تناسب حجمها كدولة كبرى ومهمة، مزاحمة في ذلك كل من فرنسا وإنجلترا، كما كان لموقف المغرب من الضغوطات الفرنسية والأوربية بصفة عامة، دور في دخول ألمانيا على خط الصراع من أجل احتلاله، حيث منح المغرب امتيازات لعدة دول حتى يطيل أمد المنافسة حوله، ولكي لا تستفرد به دولة معينة، فجرّ ألمانيا إلى الساحة آملا أن تساعده في الوقوف أمام تهديدات وأطماع فرنسا الواضحة.

اتفاقية أخرى ووجهت بمعارضة شديدة من قبل ألمانيا، وهي التي جمعت بين فرنسا وإسبانيا في 3 أكتوبر من سنة 1904، نتج عنها: تقسيم المجال المغربي بين هاتين الدولتين، وعدم الاكتراث بموقف الدولة الألمانية الراغبة في إشراكها في القضية المغربية.

كل هذه التجاذبات والحسابات المتعددة دفعت الألمان إلى التفكير في خطة بديلة، تفرض بواسطتها أجندتها وموقفها من تسارع الأحداث حول المغرب، وإعادة خلط الأوراق من جديد، خاصة بعد إحساسها بأنها بقيت خارج اللعبة، فجاءت زيارة غليوم الثاني الإمبراطور الألماني إلى طنجة في 31 مارس من سنة 1905، والتي تركت بصماتها

الواضحة في تاريخ المغرب، وأدت إلى تأجيل استعمار المغرب بحكم اشتداد المنافسة عليه من طرف قوى متعددة، وألقى الإمبراطور الألماني خطابا تاريخيا أثناء هذه الزيارة، أكد من خلاله على استقلال المغرب، وأنه يعتبر السلطان عاهلا مستقلا وذو سيادة، ويأمل أن يظل المغرب مفتوحا في وجه الجميع دون احتكارا من أي طرف، وهي رسالة لكل الأطراف خاصة لفرنسا، وقد أثارت هذه الزيارة حفيظة فرنسا وإنجلترا ، وأدت إلى استفزازهما فيما يتعلق بالاتفاق الموقع بينهما، وكادت الأمور أن تتطور إلى صراع مسلح بين فرنسا وألمانيا ، لولا الاتفاق على تنظيم مؤتمر الجزيرة الخضراء، والذي استمر من 16 يناير إلى 7 أبريل من سنة 1906، بغرض إيجاد حل للأزمة المغربية ومتوافق عليه ، وكان طاطنباخ قد صرح لأحد السياسيين الإسبان بريث كبايّيرو أنه لو كانت القوى الثلاث المهتمة بالمغرب "فرنسا – إنجلترا – إسبانيا" تفاوضت مع ألمانيا لما تم اللجوء إلى مؤتمر الجزيرة الخضراء، وقد جاءت نتائج هذا المؤتمر في غير صالح المغرب ، وحدت بشكل شبه تام من استقلاله، بالرغم من أنه تم الاتفاق على سيادة السلطان ووحدة أراضيه، ومن البنود التي أشار إليها هذا المؤتمر:

– إقرار سياسة الباب المفتوح في المجال التجاري.

– الاعتراف بالحقوق الفرنسية والإسبانية في المغرب.

– منع إجراء أي إصلاح مالي أو جبائي دون موافقة التمثيليات الأوربية.

– تنظيم عمل الشرطة في الموانئ المغربية بتأطير من فرنسا وإسبانيا.

– إنشاء لجنة مختصة تعنى بالأشغال العمومية، لتمكين الدول الأوربية من البنية التحتية المناسبة التي ستساعدها من ممارسة أنشطتها المتنوعة.

– تأسيس بنك مغربي برساميل أجنبية "ما يحد من السيادة المغربية".

ومباشرة بعد انتهاء جولات هذا المؤتمر، بدأت كل من فرنسا وإسبانيا تتحينان الفرص لاستعمار مناطق من المغرب، وتمارسان ضغوطات كبيرة على السلطان، حيث احتلت فرنسا وجدة في الشرق على الحدود مع الجزائر سنة 1907، وقصفت الدار البيضاء في نفس السنة، كما شنت حملة عسكرية على مدينة فاس سنة 1911 واحتلت الرباط، إسبانيا بدورها احتلت كلا من العرائش والقصر الكبير سنة 1911، وأمام تواتر هذه الأحداث أحست برلين بأن طموحاتها في المغرب قد تم الإجهاز عليها، وخرجت بخفي حنين في القضية المغربية ، مما دفعها إلى احتلال أكادير يوم فاتح يونيو من سنة 1911، بعد إرساء السفينة الحربية بانثير في سواحل المدينة ، بحجة حماية الجالية الألمانية، ليحتكم الطرفان الفرنسي والألماني بعد ذلك إلى مفاوضات دبلوماسية مكثفة، أدت في نهاية المطاف إلى حصول ألمانيا على جزء من الكونغو، والحفاظ على مصالحها بالمغرب ، مقابل تخليها عن أطماعها التوسعية اتجاهه لصالح فرنسا وإسبانيا.

وبعد إبعاد الطرف الألماني من الساحة المغربية، أصبحت الطريق سالكة أمام كل من فرنسا وإسبانيا لاحتلال المغرب وتقسيم ترابه بينهما، فجاءت معاهدة الحماية يوم 30 مارس من سنة 1912 في مدينة فاس، على عهد السلطان عبد الحفيظ التي أنهت استقلال البلد، حيث أخذت إسبانيا شمال المغرب وصحراءه في الجنوب، واستفردت فرنسا بباقي المناطق، في حين أصبحت طنجة منطقة دولية، تسيرها عدة دول حسب برنامج ومخطط محدد، ليدخل المغرب بعد ذلك في مرحلة تاريخية جديدة كانت فيها الكلمة العليا للاستعمار والاحتلال.

شهد المغرب في بداية القرن العشرين تكالبا شرسا من طرف القوى الإمبريالية الاستعمارية للهيمنة عليه ، والسيطرة على مقدراته وثرواته، وكان على رأس المتنافسين فرنسا وإسبانيا وإنجلترا وألمانيا، حيث عُقدت اتفاقيات متعددة وأجريت مفاوضات مكثفة بين هؤلاء المتصارعين، أفضت في النهاية إلى استعمار المغرب رغم مقاومته الشديدة لذلك ، وإلحاقه بالمستعمرات الخاصة بكل من فرنسا وإسبانيا مع وضع مدينة طنجة تحت تصرف دولي، لكن مختلف مكونات الشعب المغربي لم ترض أن تستمر هذه الوضعية، ونهجت عدة سبل للتخلص من الاحتلال ومختلف تجلياته ، بدءا بالعمل المسلح الذي انطلق منذ توقيع عقد الحماية سنة 1912 واستمر إلى غاية سنة 1934، حيث تعذر الحسم عسكريا نظرا للتفوق الواضح للآلة العسكرية الاستعمارية، ليتم الانتقال بعد ذلك إلى العمل السياسي تحت غطاء الحركة الوطنية التي فاوضت وحاورت وتمردت على الاستعمار، وطالبت بالإصلاحات لانتزاع المكاسب للشعب المغربي، وعندما استعصى عليها هذا الأمر أصدرت وثيقة الاستقلال سنة 1944، لتعود المقاومة المسلحة إلى الواجهة ابتداء من سنة 1953، أدت إلى استقلال المغرب بعد أحداث متتالية ومتنوعة سنة 1956، لتطوى فترة الاستعمار التي دامت 44 سنة، وهي فترة قصيرة بالنسبة لكثير من البلدان التي عانت من ويلات الاستعمار لفترة أطول، هذا الاستقلال كان ثمنه باهضا وعلى جميع مكونات الدولة المغربية أن تحافظ عليه، بتقوية مؤسسات الدولة وخلق التنمية المنشودة التي تحدد مرتبة ومكانة دولة معينة بين مختلف دول العالم.

المراجع المعتمدة:

- سلسلة ندوات ومناظرات رقم 17 المغرب وألمانيا منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط النشر العربي الإفريقي الرباط 1991.
- عبد العزيز خلوق التمسماني حفريات في تاريخ المغرب المعاصر منشورات سليكي إخوان مطبعة فضالة المحمدية ط1 1996.
- عبد الكريم العلوجي بسمارك.. وهتلر – الأصل.. والصورة دار الكتاب العربي القاهرة ط1 2010.
- العثماني أولاد الفاضل دار النيابة السلطانية بطنجة والتدخل الأجنبي في المغرب – النائب محمد بن العربي الطريس نموذجا – سلسلة شرفات العدد 78 منشورات الزمن مطبعة بني ازناسن سلا المغرب 2016.
- علال الخديمي التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894 / 1910 – حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية إفريقيا الشرق الدار البيضاء ط3 2006.
- محمد أبيهي الأطماع الإستعمارية الألمانية في المغرب 1871 م / 1918 م منشورات الزمن سلسلة شرفات العدد 87 مطبعة بني ازناسن سلا المغرب 2017.
- يوسف أكمير الأصول السياسية والاجتماعية للعلاقات المغربية الإسبانية 1875 / 1912 منشورات باب الحكمة تطوان 2023.